

ببعض الجرم وقنع المياح قال من الحاطط بما يطأ على أرض المراد  
 بالمحاطط الجدار سواء كان من الحجر أو غيره سواء ما جعل  
 لأحاطته بالقطعة من الأرض سواء كانت مزرعة أو  
 بستانا أو بعلية أو زريبة أو نحوها فحمله أي يملكها  
 بالاحتياط ولما افتقر قوله على أرض إلى المبين أن الأرض  
 كل أرض تملك بالاحتياط قال قال أبو يوسف معنى هذا  
 الحديث عندنا محمول على الأرض الموات التي لا يحق لأحد  
 فيها ولا يملك من احتياها وهي كذلك أي غير منسقة لأحد  
 ما فهمي صلاك أنه يتصرف فيها تصرف المالك بزعمنا ويزادها  
 المزارعة أن تعطى لأرض المزارعة ببعض ما يحصل من زرعها  
 كالشعير والثلث والرابع مثلا ويؤجرها ويكره في البيع  
 أي يجرع فيها الأبناء ويبيعها بما أي بغيرها فبعضها  
 أي صلاحها فإن كانت في أرض العشر أي عنها العشر للسلطان  
 أو نبيه وإن كانت في أرض الخراج أي عنها الخراج وهذا إذا  
 أمكنه سقيتها بماء الخراج وإن لم يمكنه فإن احتقر لها بئر  
 أو استعمل لها قنطرة أو غيرها في الأرض متنا بغيره ليشي  
 ماؤها وتبيع على وجه الأرض فتسوقه كانت أرض عشر لقله  
 عليه التسليم ما سقت التسليم فبعض العشر وما الأبا والعتوة  
 كما السبا في الحكم قال في الهداية ومن أحسن مواتا فهي عند  
 أبي يوسف معتبره بغيرها فإن كانت من حيز أرض الخراج  
 وبغيرها بغيره فهي خراجية وإن كانت من حيز أرض العشر  
 فهي عشرية لأن حيز الشيء يعلق حكمه كقولنا المارحط له  
 حكم الراحط يجوز لصاحبها الانتفاع به وإن لم يكن ملكا له  
 وفي العناية شرح الهداية قوله معتبره بغيرها قيل هذا الظاهر  
 محمول على المتبذره هو ما إذا كان الحيز مسلما أما إذا كان ذميا  
 فقلبه الخراج وإن كانت من حيز أرض العشر وأما إذا كانت  
 مقيدا بكونه مسلما وتبيل بغيره قوله لهذا المسلم لا يبيد أبو  
 يوسف الخراج بأنه إذا لم يكن منه صنف يقتضى ذلك وهو الشيء  
 من ماء الخراج إذا لم يجره للمنافعة فيقتضى وجوب الخراج  
 بما سقى بها حنطه المقاترة والماء الذي حنطه المقاترة ماء الخراج  
 فلهذا يجب الخراج إذا سقاها بماء الخراج في هذا الشارح

الأمة

الأمة انتهى وفي جامع الصغير رحمه الله كل أرض فتنسقة  
 فتمثل لها ماء الأيتها وقيل أرض خراج استسقا لا بسقود  
 العراق وما لم يصيل لها ماء الأيتها واستخرج مشيها  
 عن زكريا أرض عشرية لقوله عليه السلام ما سقت التسليم  
 فبعض العشر وما العين بمعنى ماء التسليم انتهى قال  
 أبو يوسف وأما قوله من أهل خراج ياد وأي هلكوا قلبه  
 ببق منهم أخذوا ببيت أرضهم معطلة عن الزواعة أو الغراس  
 أو التجارة أو الأبرج انتهى في ياد واحد إلا أن أحد يدي فيها  
 دعوى وأخذها رجل فبعضها وحرقها خرق الأرض التي  
 تكون مشيها الخراج أو الحطب فخرق ما فيها لتكون صالحا  
 للزروع والغرس وعرض فيها وأدى عنها الخراج إن سقاها بماء  
 الخراج أو العشر إن سقاها بماء العشر لكن مع عدم إمكانه  
 أيضا إن ماء الخراج إليها أو لا فيجب عليه الخراج فبعضه يعني  
 علكها بهذا الإحصاء وهذه هي الأرض الموات التي وصفت  
 لك في أول المسئلة أي أول هذا الفصل لا يملك لأجل أنه  
 إن يخرج شيئا من الأرض من يدي أحد لا يحق ثابته يعرف  
 يجب على ذي اليد فيما أخذها منه ذلك الحق وللأمان أن يتعلق  
 على مواته وكل يركب لأحد فيه ملك وليس في ياد يركب  
 مواتا ما كان المسلمون اقتضوه ما كان في أيدي أهل الشرك  
 من العجم غرة إلى قيصروا عليه وقد كان الإمام بعد الفتح  
 قسمها بين الجند الذين اقتضوها وحسبها أي أخذها المسلمون  
 لمن سبها في كتابه فهي أرض عشرية لا بد حين قسمها بين المسلمين  
 صارت أرض عشرية لأن المسلم لا يملك بالخراج مبيدة له عت  
 ذلك لما فيه معنى الجزية وقيل ما أنفصا عن العناية فيؤدى  
 عنها الذي اجب منها شيئا العشر كما كان يؤدى هؤلاء الذين  
 قسمها الإمام بينهم العشر وإن كان الإمام حين اقتضت تركها  
 في أيدي أهلها ولم يركب قسمها بين من اقتضاها كما كان يؤدى الخراج  
 رضي الله عنه ترك التسليم في أيدي أهلهم فهي أرض خراج يؤدى  
 عنها الذي اجب منها شيئا الخراج كما كان يؤدى الذين كانت  
 الإمام أقرضا في أيديهم الخراج وإنما رجل اجب أرضا من أرض

حرب لهم

ومعها